المسارات السياسية بين الأهواء والمطالب الثورية

يحلّل الخطاب الدولي الذي يتدثّر بعبارة الحل السياسي ولكنه لا يقدّم مداخل عملية تحظى بمصداقية لدى الشعب ولا تدعم وجود نظام دمشق.

تستند المسارات السياسية في التعاطي مع الملف السوري إلى عدة افتراضات دأب معظم الفاعلين الإقليميين والدوليين على تكريسها لوضع حدود ومعايير للأفعال السياسية ضمن محددات إدارة الصراع، ولعل أهم تلك الافتراضات هي التفاوض بلا ضغط على نظام دمشق، واستحالة الحسم العسكري أو إهمال دور القوة، وإعطاء محاربة الإرهاب أولوية مطلقة تصرف النظر عن أصل الأزمة. وأثقلت تلك الافتراضات الملف السوري وجعلته مرشحاً لمزيد من الأزمات الاجتماعية والإنسانية، خاصة مع إدراكنا أن أحد غايات السياسة الدولية والإقليمية في التعاطي مع الملف السوري هي ضبط الصراع ضمن حدود الجغرافية السورية، ومحاربة المجموعات المسلّحة العابرة للحدود التي تهدد المصالح الأمنية والجيوسياسية للفاعلين الدوليين.

تأهيلُ الأسد: طرحٌ يدّعي الواقعية

تغيرت الأولويات الإقليمية والدولية نتيجة صعود تنظيم الدولة، فتزايدت محاولات تحوير الصراع وتحويل جوهره إلى "مكافحة الإرهاب"، وتبلورت بناءً عليه عدة مبادرات تستهدف إعادة تأهيل النظام عبر عمليات إعادة تعريف وتوصيف الأزمة السورية وذلك من كونها ثورة مجتمعية تبغي تغيير السلطة الحاكمة وتأسيس بديل يتيح للمكونات المجتمعية التفاعل والمشاركة في بناء الدولة، إلى صراعات عقدية وأهلية تهدد المعادلة الأمنية الإقليمية برمتها. وتستند ادعاءات تأهيل الأسد إلى عدة مبررات نسردها فيما يلي ونقيّم واقعيتها:

- **ضمان عدم تفكك الدولة**. لكن هذا الادعاء، وبغض النظر عن تدهور الدور الخدمي للمؤسسات الدولة، فإن النظام الذي استطاع أن يزاوج بين سلطته وفكرة الدولة حتى أضحيا صنوان، يعاني اليوم من عدم التماسك بين وحداته المكوّنة له، وغدت بنيته التي تتنطع بقيامها بالمهام التنفيذية عبارة عن مجموعة وحدات سياسية متضاربة وغير متجانسة، خاصة بعد دخول تلك الوحدات في دوائر المفاوضات المحلية في المناطق الخارجة عن سلطة النظام، مراعيةً مصالحها الضيقة غير المنسجمة مع أطروحات النظام، ناهيك عن خروج العديد من المجتمعات المحلية عن وصاية الدولة وتكوين تلك المجتمعات لمجالس حكم محلية بمهام سياسية وخدمية.
- **تماسك الأجهزة الأمنية والعسكرية** التي يمكن تطويعها لمحاربة تنظيم الدولة. إلا أنَّ ما يدحض هذا الادعاء هو انتفاء وظيفة المؤسسات الأمنية السورية بالمعنى الدولتي الذي يراعي خصوصية المفاهيم الأمنية في النظام الإقليمي والدولي عند تنفيذه للسياسات، وتآكل التماسك التنظيمي وازدياد حدّة الولاء في هذه المؤسسات للأشخاص،

وتحوّل الوظيفة الأمنية (المطالب ثورياً بتغيرها) إلى مفاهيم شخصية يحدّدها المفهوم الطائفي والمناطقي والمطامح الاقتصادية التي لا تتعدّى حيّز الحاجز الأمني الموكل لهؤلاء العناصر. أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فهي وحدات غير مترابطة فيما بينها، وتتعرّض للمصادرة والهيمنة من قبل الميليشيات الإيرانية واللبنانية والعراقية، كما لم تعد تسيطر إلا على جزء من الجغرافية السورية. وبمعزل عن حدود التوافق والتحكّم في المجموعات العابرة للحدود، فقد انهزمت الوحدات العسكرية الرسمية في العديد من المناطق أمام تلك المجموعات، ولعل أهمها الرقة وريف دير الزور وريف إدلب.

- **أولية تعاضد طرفي الصراع لمحاربة الإرهاب** الأمر الذي يتطلب حزمة إجراءات أهمها إعادة إحياء قنوات التفاوض وتحجيم الأدوات السياسية لقوى الثورة وإعادة تسويق نظام الأسد سياسياً وفي المرحلة الانتقالية على أقل تقدير. ويمكننا حسم القول في أن هذه الأولية غير واقعية لسببٍ رئيسي ألا وهو أن مشاركة النظام الحاكم في الصيغ الانتقالية سيعرّض العملية برمتها للاستلاب من جهة، وسيشكّل عاملاً لانجذاب الموارد البشرية الوطنية إلى هذه التنظيمات التي تحسن شرعنة وتسويق خطابها المستند كلياً إلى المظلومية السنية. فالاستمرار في تجاهل القضية المجتمعية سيُفشل جلّ التدافعات في هذا الصدد.
- **عدم فاعلية الطرف الآخر**. ورغم أحقيّة هذا الادعاء في ظاهره، وخاصة عند إدراك القصور السياسي الناتج عن عوامل داخلية، إلا أنه لا يمكننا تجاهل معطى أساسي في هذا الصدد هو أن القوى السياسية الثورية لا تستند إلى بنية دولة وأدوات تنفيذية كالتي يستند إليها النظام الحاكم، ناهيك عن تعرّضها لسياسات الاستقطاب التي أضحت أكثر وضوحاً في المشهد السياسي، وعدم تجاوب المجتمع الدولي مع متطلبات التمكين سواءً القانونية أو السياسية.

والجدير بالذكر عند الحديث عن إعادة تصدير الأسد سياسياً أنه لا بد من استعراض الصراعات التي تتفاقم في بنية النظام نتيجة الاستنزاف المستمر له واستحضار مفرزات سياسة الخصخصة العسكرية لمناطق سيطرته، بالإضافة إلى جملة عوامل كامنة في الحاضنة الاجتماعية للنظام التي بدأت تظهر إرهاصات الرفض في صفوفها، وصراع المصالح المالية بين أمراء الحرب في صفّه، وصراع تقاسم السلطة والنفوذ مع الميليشيات الوطنية وغير الوطنية التي تقاتل ضد خصومه، ناهيك عن مصادرة قراره السياسي والعسكري لصالح داعمه الفاعل الإيراني.

تقييم الحلول السياسية المطروحة

إن الافتراض القائم على حل الملف السوري بالطرق السياسية عبر التفاوض، وفق أسس جنيف، قد تعرّض للتآكل والانحسار حيث كانت المعطيات آنذاك تدلّل على صعوبة الحسم بالوسائل العسكرية خاصةفي ظل انعدام فرضيات التدخل العسكري الأجنبي، وأنه ينبغي التحول من الصراع الصفريّ إلى حلولٍ توافقية تتطلّب تنازلات من الطرفين. إلا أن ما عكسته نتائج مؤتمر جنيف 2 هو انحسار العملية التفاوضية وإطلاق العنان للمكونات العسكرية في البحث عن امتلاك التأثير والتحكّم في الجغرافية السورية، وفق قواعد عملية إدارة الأزمة وبالشكل الذي يديم الصراع ولا ينهيه.

كما تتسم المبادرات والديناميات السياسية المطروحة بالقصور وعدم الشمول رغم لبوسها الواقعية، وتستهدف هوامش المشهد الثوري لا صلبه، والذي طغى بحكم تقاعس المجتمع الدولي وبطش نظامٍ مزق النسيج المجتمعي وغذّى الاتجاهات الطائفية والمذهبية. كما تتجاهل هذه المبادرات فكر النظام ورؤيته التي لا تقبل أي حل سياسي ليس على مقاس طموحاته السلطوية، فالنظام يدرك أن أي إصلاحٍ ولو كان جزئياً هو إنهاء له ولكل آلياته، وهذا ما يجعله يعتمد مبتدأ المراوغة والالتفاف والتغيير الصوري فقط، عبر عدة وسائل نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ترويجه وتصدير نفسه أنه الدولة وأن هذه الحرب هي موجهة ضد الدولة وليس ضدّه، وأن بقاء الدولة مرتبط ببقائه وبالتالي تلعب فكرة "الحفاظ على الدولة" دوراً في تضمين النظام أية صيغة حل سياسية، بالإضافة إلى اعتماده على دوائره الدبلوماسية في إلغاء الأثر المرتجى من الضغوط الممارسة عليه، مما يؤمّن له كسب المزيد من الوقت ليتسنى له تغيير معادلات الصراع لصالحه مستغلاً بذلك فعالية حلفائه في المحافل الدولية. لذا فإن أي حل سياسي متوقع لا يراعي شروط النظام وإيران سيستميت نظام الأسد في إقصائه كلياً، كما كان دأبه منذ مبادرة الجامعة العربية الأولى وحتى مؤتمر جنيف2.

إنه من الخطأ الموضوعي الاعتقاد بأن مناخ الحل هو تفاوضي أو تجميدي أو تسكيني سواء عبر ادعاءات فكّ الحصار التي هي غاية إنسانية لا يمكن تطويعها في هذا المسار، لأنها ستغدو ابتزازاً واضحاً كما فعل النظام في مؤتمر جنيف 2، أو عبر الاتكاء على نظام الهُدن الذي لا يمكن أن يفضي لعملية سياسية لأن أسبابه كانت محصورة ضمن ثنائية المطالب المعيشية للحاضنة الشعبية وعدم قدرة النظام على حسم المعارك في تلك المناطق، ناهيك عن جملة إشكاليات لا مكان الآن لعرضها ويمكن اختصارها بعدم واقعية قراءة واقع الهُدن في سورية.

ومن الأمور التي تجعلنا نؤكد (قسراً ورضوخاً للواقع) أنّ المناخ ليس مناخاً سياسياً أسباب تتعلّق بالبنية العسكرية وطبيعة الفصائل المحاربة وغاياتها وقدرة التحكّم بها سياسياً ومدى اقتناعها وقبولها بالحل السياسي. كما يمكننا أن نذكّر أيضاً بطبيعة حلفاء النظام ونظرتهم المكيافيلية للملف السوري وتوظيفه لتحسين تموضعات سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى زهد الفاعل الأمريكي واعتباطية الاستراتيجية الدولية لمكافحة "الإرهاب"، ناهيك أيضاً عن طبيعة النظام العربي المتشكّل حديثاً والمتبنّي للثورات المضادة ومدى قدرته على الثبات والضغط على القوى المجتمعية التي مورس بحقها كبت شديد بمبررات تدعي" تحصين البلاد من الإرهاب". وهذا كله يدلّل على استمرار تأزّم المسارات السياسية في عام 2015 طالما تتجاهل المتطلبات المجتمعية وتتعامل مع الملف السوري بزاوية مكافحة الإرهاب فقط.

نتيجة

إن إساءة فهم طبيعة الصراع في أرض سورية بعد أربع سنين طويلة، وعدم وضوح الغاية السياسية النهائية المرتجاة من أي حل أو مبادرة سياسية، سينتج عنه كسب الوقت من قِبل نظام دمشق وتمييع القضية، سواء أكانت مبادرة روسية أو مصرية أو أممية. إن أي مدخل جادّ ينبغي أن يعمل على تفكيك منظومة استبداد السلطة الحاكمة في دمشق، ولا سيما أنه ثبت فشلها وظهر عدم قدرتها على إدارة البلاد وفق المعايير الدولية، وأنها حوّلت سورية إلى مرتع لعصائب وأحزاب طائفية ترتهن للنظام السياسي في إيران الذي ما انفكّ عن زجّ المنطقة في مستنقع طائفي. إن الحلّ السياسي المستدام ليشمل خارطة طريقٍ تفضي إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي في سورية وتنهي أي تسلّط فئوي، ولذلك فالأجدى اليوم العمل على تحسين تموضعات المعارضة عبر عدة مداخل رئيسية، أهمها تحويل مؤسسات المعارضة الرسمية إلى مؤسسات تمثيلية وتشريعية يشكل تواجدها وعمل هيئاتها ومكاتبها بالداخل السوري أولية يبررها منطق المقاومة والالتحام مع القواعد الشعبية على أرض الواقع، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل للقنوات الدبلوماسية التي تستطيع التأثير قدر المستطاع في البيئة الدولية، لتنفسح فرصة انتهاء الاحتراب الداخلي بين الفصائل الثورية وإمكان اجتماعها على ثوابت وأهداف مشتركة. لذا يحرص النظام على استغلاله للعطالة الدولية، وفي مقدمتها سياسة إدارة الظهر التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وعطالة المؤسسات القانونية الدولية، مؤمناً بأن استمرار الحرب يمكّنه من إعادة سيطرته على البلاد وضبط صراعاته الداخلية.